

التحول من القطاع العام الى القطاع الخاص

الأستاذ الدكتور
بلال محمود الوادي ليث عبد الله القهيوي



المحتويات

الصفحة

الموضوع

11

المقدمة

الفصل الأول

15

كيفية التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص

18

المبحث الأول: تطورات دور الدولة في ظل التحولات الاقتصادية

18

المطلب الأول: دور الدولة في ظل تطور الفكر الاقتصادي

20

المطلب الثاني: دور الدولة في النشاط الاقتصادي

23

المطلب الثالث: مبررات تزايد دور الدولة في النشاط الاقتصادي

24

المطلب الرابع: أسباب تراجع دور الدولة في النشاط الاقتصادي

24

الفرع الأول: انهيار النظام الاشتراكي

25

الفرع الثاني: الضغوط من المؤسسات المالية الدولية

25

الفرع الثالث: فشل تجارب التنمية في الدول النامية

26

الفرع الرابع: الدور المتزايد للشركات المتعددة الجنسيات

26

المطلب الخامس: دور الدولة في ظل الخصخصة

29

المبحث الثاني: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص (عملية

الخصخصة)

29

المطلب الأول: توضيح مفاهيم القطاع العام والخاص

29

الفرع الأول: تحديد مفهوم القطاع العام والأهداف السياسية

35

والاقتصادية له في ظل التخطيط المركزي

35

الفرع الثاني: تحديد مفهوم القطاع الخاص

35

الفرع الثالث: المقارنة بين أداء القطاع العام والخاص (دراسة مدى

الفعالية)

39	الفرع الرابع: الموازنة بين القطاعين العام والخاص
40	المطلب الثاني: عملية الخصخصة
41	الفرع الأول: نشأة مصطلح الخصخصة
41	الفرع الثاني: مفهوم الخصخصة
43	المطلب الثالث: إحقاق القطاع العام والخصخصة
45	المطلب الرابع: أسباب ودوافع الخصخصة
45	الفرع الأول: الدوافع الداخلية
47	الفرع الثاني: الدوافع الخارجية
49	المطلب الخامس: أهداف الخصخصة
49	الفرع الأول: الأهداف السياسية
50	الفرع الثاني: الأهداف الاقتصادية
52	الفرع الثالث: الأهداف المالية
54	الفرع الرابع: الأهداف الاجتماعية
55	المطلب السادس: إيجابيات وسلبيات الخصخصة
55	الفرع الأول: المزايا والإيجابيات
58	الفرع الثاني: المخاطر والسلبيات
61	المبحث الثالث: الترتيبات المؤسسية للخصخصة وأساليبها
61	المطلب الأول: الترتيبات المؤسسية المبنية على قاعدة قانونية
61	الفرع الأول: التفويض القانوني
62	الفرع الثاني: اتخاذ قرار الخصخصة
63	الفرع الثالث: صلاحيات لجنة الخصخصة
63	الفرع الرابع: الجهات المرشحة لتشكيل مجموعة اتخاذ القرار
63	الفرع الخامس: دائرة تنفيذ برنامج الخصخصة
65	المطلب الثاني: أساليب التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص
66	الفرع الأول: إنهاء الملكية
78	الفرع الثاني: التفويض أو التوكيل

الفصل الثاني

دراسة المراحل والمشاكل التي تعترض عملية التحول إلى القطاع الخاص

المبحث الأول: المراحل والإجراءات المصاحبة لعملية التحول

المطلب الأول: الإجراءات المصاحبة لعملية التحول

الفرع الأول: اقتناع الدولة

الفرع الثاني: إعداد الإدارة العليا

الفرع الثالث: التوجه نحو السوق

الفرع الرابع: توفر المنافسة في الأسواق

الفرع الخامس: تصحيح إطار التنظيم

الفرع السادس: تحرير التجارة الخارجية وتعديل سعر الصرف

الفرع السابع: تحقيق التوازن الداخلي والخارجي

المطلب الثاني: تصنيف وتقييم المؤسسات

الفرع الأول: معايير تصنيف المؤسسات والأسواق

الفرع الثاني: إعادة الهيكلة

الفرع الثالث: عملية تقييم المؤسسات

المطلب الثالث: عملة اتخاذ القرارات بشأن عملية الخصخصة

الفرع الأول: قرارات الخصخصة على المستوى الوطني

الفرع الثاني: قرارات الخصخصة على المستوى المشروع

المبحث الثاني: المشاكل التي تعترض عملية التحول

المطلب الأول: مشاكل الإعداد للتحول إلى القطاع الخاص

الفرع الأول: مدى تقبل واستيعاب الهيئات النقابية والأفراد بجدوى

عملية التحول

122	الفرع الثاني: مشكلة الجهة التي ستمتلك المشروع المباع
122	الفرع الثالث: آلية الخصخصة
123	الفرع الرابع: ضعف ونقص الإطار التشريعي لعملية التحول
124	الفرع الخامس: احتكار القطاع العام لمجمل النشاطات الاقتصادية
125	المطلب الثاني: مشاكل في عملية التحول إلى القطاع الخاص
125	الفرع الأول: تصنيف وحدات القطاع العام
126	الفرع الثاني: مشكلة تقييم المؤسسات المطروحة لعملية التحول
127	الفرع الثالث: مشكلة تحديد الأسلوب الملائم للخصخصة
128	الفرع الرابع: مشكلة سوق رأس المال
129	الفرع الخامس: مشكلة التمويل
131	الفرع السادس: تكاليف عملية الخصخصة
132	الفرع السابع: مشكلة إعادة الهيكلة
133	المطلب الثالث: المشاكل الناتجة عن عملية التحول إلى القطاع الخاص
133	الفرع الأول: العمالة في المؤسسات العمومية
135	الفرع الثاني: الاحتكار
136	الفرع الثالث: عدم العدالة في توزيع الدخل القومي
136	الفرع الرابع: مشكلة التسعيرة
137	الفرع الخامس: الاستثمارات الأجنبية والخصخصة
139	الفرع السادس: الدور الاجتماعي للدولة ونقص إيراداتها
140	المطلب الرابع: معايير نجاح عملية التحول
140	الفرع الأول: إعادة هيكلة الإنتاج
141	الفرع الثاني: حصيلة البيع
141	الفرع الثالث: ميزان المعاملات الرأس مالية
142	الفرع الرابع: سوق العمل
143	الفرع الخامس: شركات الإدارة المحترفة
143	الفرع السادس: الليبرالية الإجماعية

144	الفرع السابع: خصخصة القطاع الخاص
145	المبحث الثالث: التحول من القطاع العام إلى القطاع الخاص في بعض الدول
146	المطلب الأول: تجربة المملكة المغربية
148	الفرع الأول: شروط الخصخصة
148	الفرع الثاني: طرق الخصخصة المتبعة
150	الفرع الثالث: أهداف الخصخصة
151	الفرع الرابع: حصيلة تجربة الخصخصة
152	المطلب الثاني: تجربة الجمهورية التونسية
153	الفرع الأول: الإطار القانوني للخصخصة
154	الفرع الثاني: شروط الخصخصة
154	الفرع الثالث: طرق الخصخصة المتبعة
155	الفرع الرابع: أهداف الخصخصة
156	الفرع الخامس: حصيلة الخصخصة
157	الفرع السادس: نقاط القوة والضعف في عملية الخصخصة
157	المطلب الثالث: تجربة المملكة الأردنية الهاشمية
15	- التوجه نحو الخصخصة في الأردن
181	- الخطوات والتوجهات المستقبلية: (التوجه نحو الشراكة ppp)
184	- خلاصة الفصل الثاني
185	- واقع التجربة الأردنية في خصخصة قطاع الاتصالات
197	الخاتمة
198	قائمة المراجع